

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧٣٠**

الإثنين، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوتسوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

2004883 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد ملادينوف إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): قدمت قبل أسبوعين إحاطة إلى مجلس الأمن عقب إصدار الولايات المتحدة رؤية ''من السلام إلى الرخاء'' للإسرائيليين والفلسطينيين (انظر S/PV.8717). واليوم سأقدم إحاطة دورية عن الحالة على أرض الواقع. لكن اسمحوا لي أن أبدأ بالتطرق للحالة المتطورة في غزة وحولها.

في ٢٣ شباط/فبراير قالت قوات الدفاع الإسرائيلية إنها أطلقت النار على مقاتلين اثنين من مقاتلي حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية كانا يحاولان وضع عبوة ناسفة على طول السياج المحيط بغزة. وذكرت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في وقت لاحق أن أحد أفراد جناحها العسكري قد قُتل في الحادث، وأكد المسؤولون الإسرائيليون أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد عثر على جثة أحد المقاتلين.

ومنذ ذلك الحين أطلق مسلحو حركة الجهاد الاسلامي الفلسطينية أكثر من ٦٠ صاروخا باتجاه اسرائيل. وحتى الآن يرد جيش الدفاع الإسرائيلي بشن غارات جوية متعددة على القطاع. وأُبلغ عن وقوع خمس إصابات داخل غزة. وبالأمس ضرب جيش الدفاع الإسرائيلي أيضاً ما قال إنه أهداف تابعة لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في سورية، حيث تأكد أيضاً مقتل شخصين. والوضع يتصاعد بينما نتكلم، مع استمرار إطلاق المقذوفات من غزة والغارات الجوية الإسرائيلية الانتقامية. وفريق الأمم المتحدة على الأرض على اتصال بنظرائنا المصريين في محاولة لاستعادة الهدوء.

وأغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى وقف فوري لإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى جر غزة إلى جولة أخرى من الأعمال العدائية دون أن تكون هناك نهاية في الأفق. إن إطلاق الصواريخ بصورة عشوائية على المراكز السكانية المدنية ينتهك القانون الدولي ويجب أن يتوقف.

وإجمالا أُطلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من ١١٠ مقذوفات من غزة على المجتمعات المحلية الإسرائيلية، مما أدى إلى إصابة أربعة أشخاص، من بينهم امرأة وطفل. وأُطلق أكثر من ١٠٠ بالون حارق باتجاه إسرائيل، كان العديد منها يحمل أجهزة متفجرة. وردا على ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ١٠٢ قذيفة على أهداف لحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في غزة، مما أدى إلى إصابة سبعة فلسطينيين، من بينهم طفلان. وفي الفترة نفسها، عبر ثلاثة فلسطينيين من غزة إلى إسرائيل وألقوا عبوة ناسفة على قوات الأمن التي أطلقت النار عليهم وقتلتهم. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، توفي صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ عاما متأثرا بجروح أصيب بها جراء قنابل الغاز المسيل للدموع خلال المظاهرات التي جرت عند سياج غزة في العام الماضي.

وفي ١ شباط/فبراير، فرضت إسرائيل قيودا على دخول الأسمنت إلى غزة، وعلقت العمل بنحو ٥٠٠ تصريح عبور، وقلصت منطقة الصيد المسموح بها على طول الساحل الجنوبي

لغزة من ١٥ ميلا بحريا إلى ١٠ أميال بحرية. وتأتي هذه القرارات بعد يوم واحد فقط من الاتفاق على تخفيف القيود المفروضة على دخول بعض السلع إلى غزة. وبحلول ١٨ شباط/فبراير، كانت بعض القيود قد رفعت وتم التوصل إلى اتفاق على إلغاء تعليق تصاريح العبور وكذلك زيادة تصاريح ممارسة الأعمال التجارية إلى ٠٠٠ ٧ تصريح، وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠٠٧، وإعادة منطقة الصيد إلى ١٥ ميلا بحريا.

وعلى مدى العامين الماضيين، أطلعت المجلس على استمرار الأزمة الأمنية والإنسانية والسياسية في غزة واستجابة الأمم المتحدة على أرض الواقع. وقد عملنا جاهدين لتوفير الكهرباء وتخفيف القيود والسماح بالتنمية في القطاع مع الحد من خطر التصعيد العسكري. وتتحمل المرأة بصورة متزايدة وطأة الظروف الإنسانية الأليمة في القطاع. ويُطلب منهن إعالة أسرهن في حين يظل الرجال عاطلين عن العمل؛ ويعيش العديد منهن مع العائلة الموسعة ويكافحن لكسب الدخل.

ومن بين شواغلنا الإنسانية العديدة، لا بد لي اليوم من تسليط الضوء على الكارثة الصحية المستمرة في قطاع غزة. ووفقا لما ذكره المحاورون المحليون، فإن مستويات مخزون ٤٦ في المائة من الأدوية الأساسية قد استُنفدت تماما بنهاية كانون الثاني/يناير. واسمحوا لي أن أكرر أن ٤٦ في المائة من الأدوية الأساسية قد استنفدت تماما. وفي ١٨ شباط/فبراير، سمح جيش الدفاع الإسرائيلي بدخول شحنة من الأدوية تبلغ قيمتها نحو ٤ ملايين شيكل إسرائيلي، أو ١,٢ مليون دولار، إلى غزة. ومن شأن تلك الشحنة أن تخفف إلى حد ما من الحالة المزرية؛ ومع ذلك، أغتنم هذه الفرصة لتشجيع الحكومة الفلسطينية على العمل مع الأمم المتحدة وزيادة جهودها للمساعدة في حل الأزمة الصحية المستمرة في غزة.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية، استمر العنف أيضا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية سبعة فلسطينيين، من بينهم طفل واحد، وأصيب ٢٠٦ آخرون في حوادث مختلفة. وأصيب ستة عشر من أفراد الأمن الإسرائيليين وسبعة مدنيين إسرائيليين بجروح على يد فلسطينيين. وفي ٥ شباط/فبراير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية مراهقا فلسطينيا بعد أن أُفيد بأنه ألقى زجاجة حارقة خلال اشتباكات في الخليل. وفي اليوم التالي، أُطلق النار على فلسطيني أثناء اشتباكات في جنين، فيما توفي شرطي تابع للسلطة الفلسطينية في حادث منفصل بعد أن أصيب، حسبما أفادت الأنباء، برصاصة حية بينما كان داخل مركز للشرطة. وفتحت قوات الأمن الإسرائيلية تحقيقاً في الحادث الثاني.

وفي ٦ شباط/فبراير في القدس، أصيب ١٢ جنديا إسرائيليا خارج الخدمة، أحدهم في حالة خطيرة، في هجوم دهس بسيارة نفذه فلسطيني، أُلقي القبض عليه فيما بعد. وتوفي فلسطيني آخر متأثرا بجراحه بعد أن أُطلق عليه الرصاص في ٧ شباط/فبراير أثناء احتجاجات في قرية قفين في شمال الضفة الغربية.

وفي ١٩ شباط/فبراير، قتلت قوات الأمن الفلسطينية شابا فلسطينيا يبلغ من العمر ١٤ عاما في قباطية، جنين، في اشتباكات مع السكان. وأكرر أن العنف ضد المدنيين، ولا سيما ضد الأطفال، غير مقبول ويجب أن يدينه الجميع. كما يجب على قوات الأمن الإسرائيلية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة الفتاكة إلا في حالة الضرورة القصوى. ويجب إجراء تحقيق شامل في جميع الحوادث.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة في محيط الأماكن المقدسة في القدس ظلت متوترة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووسط دعوات من الزعماء الدينيين والسياسيين للفلسطينيين للصلاة بشكل جماعي في المواقع الإسلامية، تم الإبلاغ عن اشتباكات واعتقالات محدودة، بما في ذلك بعد صلاة الجمعة. وأصدرت الشرطة الإسرائيلية أيضا أوامر تقيد مؤقتا دخول عدة فلسطينيين، بمن فيهم زعيم ديني ومفتي القدس السابق، للموقع وعزت تلك

الأوامر إلى التحريض والإخلال بالسلم. كما اعتقلت الشرطة عضوا سابقا في الكنيست الإسرائيلي لتجاهله توجيهات الشرطة أثناء زيارته للموقع .

وبينما لا تلوح في الأفق إمكانية لإجراء مفاوضات ثنائية مجدية، لا تزال التطورات على أرض الواقع تقوض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين. وقامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو الاستيلاء على ٢٨ من المباني المملوكة للفلسطينيين، وهُدم ١١ مبنى آخر على يد مالكيها عقب تلقي أوامر بالهدم، مما أدى إلى تشريد نحو ٤٧ شخصا، من بينهم ١٢ امرأة و ١٩ طفلا. ومن بين المباني التي هُدمت، ١٨ مبنى في القدس الشرقية. واستُهدف معظمها بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، والتي يكاد يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أمرت محكمة الصلح في القدس بطرد أسرتين فلسطينيتين من منزليهما في حي سلوان في القدس الشرقية، عملا بدعوى قضائية رفعتها منظمة إسرائيلية ذات صلة بالمستوطنين. ويمكن أن تتأثر نحو ٨٠ أسرة أخرى في المنطقة بإجراءات إخلاء مماثلة.

وفي ٥ شباط/فبراير، هدمت السلطات الإسرائيلية مبنيين في بؤرة معاليه شلومو الاستيطانية، بالقرب من مستوطنة كوشاف هاشاهار، واشتبكت مع عشرات المستوطنين الذين احتجوا على هذه الخطوة، مما أدى إلى اعتقال ثلاثة أشخاص. وفي ٢٠ شباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء أنه وافق على بناء نحو ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة جفعات هماتوس، فضلا عن نحو ١ ٠٠٠ وحدة في بيت صفافا لسكانها الفلسطينيين. وأعلن كذلك أنه سيسمح أيضا ببدء عملية التخطيط لتشييد ٢ ٢٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة هار حوما في القدس الشرقية. ومن شأن هذه المشاريع، إذا ما نُفذت، أن تعزز حلقة من المستوطنات في المنطقة الواقعة بين القدس الشرقية وبيت لحم، مما سيحد بدرجة كبيرة من إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة الأراضي في المستقبل. وأكرر التأكيد على أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وما زالت تشكل عقبة كبيرة أمام السلام.

وفي الوقت نفسه، لا يزال خطر الضم قائما. وقد قال مسؤولون إسرائيليون وأمريكيون إنه لن يتم المضي قدما في هذه الخطوة إلا بعد أن تستكمل لجنة مشتركة عملية إعداد خرائط تفصيلية للمناطق ذات الصلة في الضفة الغربية المحتلة. وفي ١٥ شباط/فبراير، أكدت الولايات المتحدة تشكيل اللجنة المشتركة. وما فتئ الأمين العام يعرب عن معارضته للخطوات الأحادية الجانب وخطط الضم. وسيكون لخطوات كهذه، بما في ذلك احتمالات ضم أراض في الضفة الغربية أو أي خطوات مماثلة، أثر مدمر على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. كما أنها ستؤدي إلى إغلاق الباب أمام المفاوضات وستكون لها آثار سلبية في جميع أنحاء المنطقة وستقوض بشدة فرص التطبيع والسلام الإقليمي.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأذكِّر المجلس بأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا تزال تواجه تحديات مالية كبيرة. ودون مزيد من الدعم المالي، ستُعلق الخدمات الحيوية في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، اعتبارا من أواخر نيسان/أبريل. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عواقب إنسانية خطيرة، ولا سيما بالنسبة لبعض المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، ومن بينها الأسر المعيشية التي ترأسها نساء وتعيش تحت خط الفقر. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم البرامج الأساسية للأونروا لكفالة استمرار عمل الوكالة بعد نيسان/أبريل.

وإذ أنتقل بإيجاز إلى التطورات الداخلية الفلسطينية، يؤسفني أن ألاحظ أن آفاق المصالحة والانتخابات لا تزال متوقفة. وثمة أهمية بالغة حقا لتجديد شرعية المؤسسات الوطنية الفلسطينية بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، والتي لم تُجرى

منذ عام ٢٠٠٦. ويجب السماح للفلسطينيين بممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت وانتخاب قادتهم وممثليهم. وفي حين تواصل الأمم المتحدة دعم جهود المصالحة الفلسطينية التي تقودها مصر، لا يزال عدم إحراز تقدم في تحقيق الوحدة يُضعف الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد حان الوقت للقادة للعمل بشكل إيجابي مع مصر وعكس هذا المسار السلبي واتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء الانقسام.

وفيما يتعلق بالمنطقة، شكل رئيس الوزراء حسان دياب في لبنان حكومة في ٢١ كانون الثاني/يناير، والتي حصلت بعد ذلك على الثقة المطلوبة من البرلمان في ١١ شباط/فبراير. وتتمثل الأولوية المعلنة للحكومة الجديدة في معالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية. غير أن الاحتجاجات الشعبية لا تزال مستمرة في جميع أنحاء البلد.

وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقع حادث خطير في ١٠ شباط/فبراير أعترض فيه نحو ١٥ فردا دورية تابعة للقوة في برعشيت في القطاع الغربي. واستولى أولئك الأفراد على أشياء من داخل إحدى مركبات الدورية، بما في ذلك جهاز اتصال لاسلكي محمول وجهاز متصل بالنظام العالمي لتحديد المواقع. وأصيب أحد حفظة السلام بجروح طفيفة. إن الهجمات على حفظة السلام غير مقبولة. وقد طالبت قوة الأمم المتحدة بإجراء تحقيق فوري في الحادث وإعادة ممتلكات القوة وبمقاضاة السلطات اللبنانية للجناة.

وبخصوص الجولان، فإن التطورات الأخيرة التي تنطوي على انتهاك خط وقف إطلاق النار والأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة تظهر استمرار اضطراب الحالة في تلك المنطقة. ففي ٦ شباط/فبراير، رصدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إطلاق قذائف من الجانب ألفا باتجاه الجانب برافو، فضلا عن إطلاق نيران مدفعية مضادة للطائرات من مواقع على الجانب برافو. ورصدت القوة أيضا تحليق طائرات بلا طيار من الجانب ألفا عبر خط وقف إطلاق النار، والتي جرى إسقاط إحداها على الجانب برافو. وفي مناسبتين، في ١٣ و ٢٣ شباط/فبراير، شاهد أفراد القوة عبور طائرات قادمة من الجانب ألفا لخط وقف إطلاق النار وإطلاقها للنار فوق المنطقة الفاصلة، فضلا عن إطلاق نيران مدفعية مضادة للطائرات من الجانب برافو. وفي جميع تلك المناسبات، شن جيش الدفاع الإسرائيلي ضربات ضد أهداف في سورية، وليس على القوات المسلحة السورية. وقد تواصلت القوة مع الطرفين من أجل منع تصعيد التوترات وذكّرتهما بالتزامهما باحترام اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤.

ومع استمرار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، أود أن أكرر ما قلته أمام المجلس في وقت سابق من هذا الشهر. لا يكفي اليوم إعادة تأكيد المعايير المتفق عليها دوليا بشأن كيفية حل النزاع. وقد حان الوقت كي نجد سبيلا لعودة إلى إطار الوساطة المتفق عليه بصورة متبادلة والذي يكفل استئناف مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية ذات مغزى. وبينما قد تكون هناك تفسيرات ومقترحات مختلفة بشأن كيفية التوصل إلى حل الدولتين، فإن ذلك يظل هدفنا المشترك. وكما ذكر الأمين العام، فإن موقف الأمم المتحدة بشأن حل الدولتين تحدده قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأظهرت لنا الساعات الـ ٤٨ الماضية مرة أخرى مدى هشاشة الحالة في غزة. فسكانها يعانون تحت حكم حماس وبسبب تدابير الإغلاق الإسرائيلية، في حين أن أنشطة المسلحين تجبر المجتمعات المحلية الإسرائيلية على العيش في خوف دائم من الهجوم الصاروخي التالي. ولا يمكن لأي قدر من الدعم الإنساني أو الاقتصادي أن يحل، بمفرده، الحالة في غزة أو النزاع الأوسع نطاقا. وغزة بحاجة إلى حل سياسي في نهاية المطاف.

وفي غياب التقدم نحو حل جميع قضايا الوضع النهائي، لا تزال جهودنا الدبلوماسية الوقائية تؤدي دورا أساسيا في المساعدة على ضمان عدم زيادة تصعيد الصراع الإسرائيلي

– الفلسطيني وتفادي اتساع نطاقه ليصبح جزءا من التصعيد الإقليمي الأخير. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين فيما يسعون إلى بناء مستقبل سلمي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.